دور أهل الجنوب في الحفاظ على الوحدة الترابية للجزائر

أ. ليتيم عيسى

جامعة باتنة –1–

الملخص

تعالج هذه المقالة تحدي كبير واجهته الثورة الجزائرية،تمثل في طرح فرنسا لمشروع فصل الصحراء عن الجزائر كرهان جديد،بعد استحالة حسم المعركة عسكريا،جهزت لها إمكانيات مادية وعسكرية،حتم على قيادة الثورة بناء إستراتيجية مضادة،شملت توعية الجبهة الداخلية بخطورة المشروع.وتنوير الرأي العام الدولي بحقوق الجزائر في الصحراء،توجت في النهاية اجبار فرنسا على العدول عن حساباتها الاستعمارية والاعتراف بتبعية هذا الإقليم للجزائر، حقيقة تكرست في اتفاقيات ايفيان 1962

Résumé

Adresse de cette intervention un grand défi à relever par la révolution algérienne, représentent à demander à la France pour un projet de séparer le désert de l'Algérie parier à nouveau, après l'impossibilité de résoudre la bataille militaire, équipé avec les possibilités de matériel et militaire, il est devenu nécessaire de mener la révolution pour construire une contre-stratégie, qui comprenait la sensibilisation gravité interne .otnoar Rai droits internationaux publics de l'Algérie dans le désert, aboutissant à la fin, ce qui oblige la France à abandonner leurs comptes et la reconnaissance de la subordination coloniale de cette région de l'Algérie, le fait s'est intensifiée en 1962 des accords d'Evian

مقدمة: تنطوي الثورة الجزائرية على العديد من المميزات، والخصائص، يمكن استثمارها ليتجاوز التحديات التي تواجه الدولة الجزائرية الحالية، منها على الأخص التكامل والتجانس بين الشعب وقيادته الثورية، وقدرة هذه الأخيرة في توجيهه نحو خدمة أهدافها السامية، وبرز مفعول هذه الخاصية في دفاع الشعب والقيادة عن مقوم الوحدة الترابية للجزائر، الأمر الذي سد الطريق أمام محاولات فرنسا فصل هذا الإقليم المهم والحيوي عن الجزائر، ودفعها إلى الرضوخ للأمر الواقع والعدول عن حساباتها الاستعمارية.

هذه المداخلة المتواضعة تعالج تحدي كبير واجهة الثورة وقيادتها السياسية، تمثل في طرح فرنسا لمشروع فصل الصحراء عن الجزائر، كرهان جديد، بعد صعوبة حسم المسألة عسكريا، وتوضح الاستراتيجيات التي وضعتها قيادة الثورة حفاظا على الوحدة الترابية للجزائر وهو رهان لم يكن من السهل تجاوزه في ظل تسخير فرنسا لإمكانيات كبيرة اقتصادية عسكرية، سياسة، غير أن تجانس القيادة الثورية والشعب ووضوح الأهداف معادلة صنعت الفارق، وحسمت لصالح بقاء هذا الإقليم ملك للجزائر وشعبها.

اعتمدنا في إعداد هذه المداخلة على مادة علمية قوامها مراجع باللغة العربية وأخرى باللغة الفرنسية منها على الأخص مؤلف الشيخ بيوض: أعمالي في الثورة، وبعض المقالات في مجلة المجاهد المعاصرة للحدث بالإضافة إلى دراسات أنجزها الباحث موسى بن عمر.

عالجنا هذا الموضوع ذو الجوانب السياسية والتاريخية وفق خطة تتضح عناصرها على النحو التالي:

- مشروع فصل الصحراء عن الجزائر المؤسسات وأساليب الدعاية له.
- الشعب والثورة أمام رهان الفصل دراسة للاستراتيجيات وردود الفعل الشعبية تجاه موضوع فصل الصحراء عن الجزائر، مع توضيح دور الجهة المالية النيجيرية في التصدي للمشروع.

فرنسا ومشروع فصل الصحراء عن الجزائر.

لقد خططت السياسة الفرنسية في الجزائر، لمشروع فصل الصحراء عن الجزائر، وذلك لاعتبارات كثيرة منها: الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية المتعاظمة للمنطقة خاصة بعد اكتشاف البترول بها عام – 1956 م– واعتمادها مركز للتجارب النووية ولإنجاح المشروع بادرت الإدارة الفرنسية إلى إنشاء المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية (O.C.R.S) بموجب قانون 10/ 1/ 1957، وأدرج ضمن أهدافها التطور الاقتصادي،والترقية الاجتماعية للمناطق الصحراوية التابعة للجمهورية الفرنسية والتي تساهم فيها كل من النيجر، الجزائر، تشاد، السودان، مالي[1].

بعد التغيرات التي حدثت في إدارة الأقاليم الفرنسية، والتي أصبحت بموجب 1958 أعضاء في المجموعة، تم إدخال إصلاحات على النظام الداخلي لـ (O.C.R.S) إذ بموجب الأمر الصادر في 24/ 2/ 1959، والمرسوم الصادر في 21 مارس من نفسي السنة، تم إخضاع انضمام الدول إلى المنظمة بمعاهدة تبرم بين الحكومة الفرنسية والدول المهتمة، وتم توسعة المشروع ليشمل بلدان شمال إفريقيا (ليبيا، تونس، المغرب)، وفي هذا الإطار تم إبرام اتفاقيتين فقط الأولى مع النيجر في 8 ماي 1959 والثانية مع تشاد في 14 سبتمبر 1959م. [2]

تتشكل المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية من الهياكل التالية:

1 – لجنة عليا يتحدد دورها في ضبط وتنسيق برامج العمل المشتركة، ويشرف عليها مندوب عام يعينه مجلس الوزراء بمرسوم ممثلا للحكومة في المناطق الصحراوية، يساعده هيئة تقنية للإدارة في إنجاز البرامج وتحديد شروط تطبيقها، وتتوزع مقاعد اللجنة العليا بالتساوي بين ممثلي المجالس الدستورية الفرنسية، وممثلين لسكان المناطق الصحراوية.

2 – المجالس الدستورية: تتكون من 16 عضوا نصفهم نواب بالمجلس الوطني الفرنسي وأربعة يمثلون مجلس الشيوخ، وعضوان عن مجلس الإتحاد الفرنسي وآخرون عن المجلس الاقتصادي، هؤلاء يتم تعيينهم لمدة لا تتعدى مدة العهدة في مجالسهم الأصلية كما يمثل مناطق الصحراء 16 عضوا كذلك نصفهم يمثل مناطق الصحراء الجزائرية ، ويتقاسم النصف الآخر مناطق صحراء موريطانيا، النيجر، مالي، تشاد.

3- اللجنة التقنية: تتشكل من 14 عضوا، يعينون بمرسوم من مجلس الوزراء الفرنسي، إضافة إلى الضابط العام، يمثل الإدارة الفرنسية 6 أعضاء ينوبون كل من وزراء المستعمرات الفرنسية، والوزراة المكلفة بالجزائر بعضوين لكلتيهما، وبعضو واحد لكل من وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية ووزارة الصناعة.

وإلى جانب هذه المناصب فقد خصصت في هذه الهيئة 8 مقاعد تمثل هيئات ومؤسسات لها سمعة وخبرة وكفاءة في مجال تثمين واستغلال المناطق الصحراوية، ونذكر منها، مكتب تنظيم المجموعات الصناعية الإفريقية، والصندوق المركزي للمستعمرات، مكتب الأبحاث البترولية، والمكتب المنجمي للمستعمرات ومكتب الأبحاث المنجمية للجزائر، ومحافظة الطاقة النووية[3].

ويتضح من هذه الهيكلة، الأهمية التي أولتها فرنسا للصحراء الإفريقية عامة والصحراء الجزائرية خاصة ، من حيث إنفرادها بتسيير المنتظمة بعيدا عن الدول المشتركة فيها، وتكشف النوايا الحقيقية الاستعمارية، من وراء إنشائها.

تتمتع المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، ولميزانية تسيير ملحقة مباشرة برئاسة مجلس الوزراء الفرنسي، وتستفيد كذلك من المساعدة التقنية والمالية للهيئات المركزية الفرنسية، خاصة مكتب تنظيم المجموعات الصناعية الإفريقية، والصندوق المركزي للمستعمرات، وخدمات كل الهيئات النقدية والمالية الأخرى. التي يدخل نشاطها ضمن خدمات المنظمة[4] بلغت ميزانيتها في عام 1958 مليون فرنك فرنسي جديد لترتفع في السنة الموالية إلى 208 مليون فرنك جديد، وتصل في عام 1961 إلى 2855 مليون فرنك جديد، وهذا راجع إلى العائدات البترولية الكبيرة التي تساهم في الميزانية[5]

وتدعيما لعمل المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية تم استحداث وزارة خاصة بالصحراء، عرفت باسم " وزارة الصحراء"، بموجب قرار مجلس الوزراء الفرنسي في 13 جوان 1957، والذي صدر بالجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ 5 نوفمبر 1957 كهيئة إدارية وصية على الجنوب، تولى الإشراف عليها "ماكس لوجون[6]" وتضمنت تحت مسؤوليتها مديرية فرعية للمالية، ومصلحة للمستخدمين والشؤون الإدارية ومصلحة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومصلحة للشؤون الصحراوية ومراقبة الأمن، كما عززت هذه الأقسام الإدارية بلجنة تقنية تلعب دور المساعد للوزير المكلف بالصحراء. (المفوض العام للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية)، وتتكون هذه اللجنة من 8 أعضاء يمثلون الوزارات التالية: الدفاع، الخارجية، والمالية والعمل والوزير المقيم ووزير التعاون، و9 أعضاء مهمتهم معالجة المشاكل التقنية والصناعية والاجتماعية[7].

ويتضح من عرض هذه الوزارة ومصالحها الأهمية التي أولتها الإدارة الفرنسية للصحراء، من خلال إشراك العديد من الوزارات فيها، وتنويع مصادر ميزانيتها غير أنها ميدانيا لم تتمكن من العناية بالبرامج التي وضعتها. وهذا متوقع بالطبع فالوزارة لا تخرج عن إطار انها مؤسسة من مؤسسات الاستعمار. ومع ذلك يمكن أن نشير إلى مبرر يتعلق بتناقص الميزانية المخصصة للوزارة من سنة لأخرى، فقد انخفضت إسهامات الميزانية الفرنسية إلى 31090 مليون في عام 1960 لتصل في عام 1961 إلى 2755 مليون فرنك جديد، وهذا بطبيعة الحال مرتبط بالظروف الخانقة التي أنتجها سياق الثورة الجزائرية، وما ترتب عنه من رد فعل الطرف الفرنسي الذي راهن بخوض معركتين باهظتي الثمن، المعركة العسكرية التي اتسعت وصارت تكلف الخزينة الفرنسية خسائر بالملايير، والمعركة الاقتصادية التي تتمثل في مشروع قسنطينة، وما رصد له من مبالغ ضخمة، بهدف خلق القوة الثالثة، وربط الاقتصاد الوطني بعجلة الاقتصاد الفرنسي، حتى تسهل مستقبلا المساومة على وحدة التراب الوطني، ويمكن أن نضيف عامل آخر يتعلق برفض الدول الإفريقية المستقلة حديثا الاشتراك في المنظمة المشتركة للأقليم الصحراوية ما دام المفوض العام الذي يترأسها مستمرا في ممارسة نشاطه السياسي لقسم من الصحراء ألا وهي الصحراء الجزائرية[8]

لإضفاء طابع الشرعية لقانون فصل الصحراء، اعتمد قرار خاص بالتنظيم الإداري للمناطق الجنوبية الذي يندرج تحت إشراف المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية، وافق عليه البرلمان الفرنسي بمرسوم رقم 57/ 903، وبموجبه تم إنشاء عماليتين هما الواحات، والساورة الممتدتين جنوب الأطلس الصحراوي[9]، واللتان تغطيان مساحة قدرها 2082500 كم^2، بتعداد سكاني يبلغ حوالي مليون نسمة، وتجدر الإشارة إلى أن الدخول إلى الولايتين كان يخضع لإجراءات قانونية خاصة وقد أقيم حد فاصل لا يمكن تجاوزه إلا بأخذ رخصة الدخول إلى الولايتين[10]

ميدانيا وبهدف عزل الصحراء عما يجري في الشمال، وباقي جهات الوطن عمدت السلطات الفرنسية إلى مد خط الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الشرقية المحايدة لتونس وليبيا إلى منطقة ماء العبيد، وجهزت حدود أقصى الجنوب الشرقي بمراكز للمراقبة في منطقة مسعودة بمحاذاة غدامس الليبية ودججت منطقة جانت بالمدفعية، أما على الحدود الغربية المحادية للحدود المغربية فقد أنجز سد يمتد من البحر إلى عين الصفراء، وجندت القوات الاستعمارية في كولومب بشار إمكانيات هامة لإيقاف آلاف المغاربة الذين يعبرون الحدود، بالإضافة إلى تدعيم مراكز المراقبة بين تندوف وكولومب[11]

هذه بالنسبة للإجراءات الإدارية التي اتخذتها فرنسا في الصحراء الجزائرية تمهيدا لفصلها عن الشمال حاولت فرنسا تكريس مشروع الفصل ميدانيا، أو كيف تعاملت مع المكونات البشرية للصحراء الجزائرية، خصوصا وأن الموافقة الشعبية شرط أساسي لإضفاء الشرعية على المشروع ؟

إستراتيجية الاستعمار الفرنسي لتكريس مشروع الفصل ميدانيا

لقد بذلت فرنسا جهود كبيرة للدعاية لمشروع فصل الصحراء عن الجزائر وعوائدها على سكان الجنوب والدول المجاورة في إفريقيا، ويمكن تتبع مجالات هذه الإستراتيجية على النحو التالي:

أ. على مستوى الدول الإفريقية المجاورة: من الأوراق التي استخدمتها فرنسا في التأثير على مواقف الدول الإفريقية، وبالذات تلك التي أشركتها في المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية هي أن الصحراء " بحر داخلي" لا يخضع لأية سيادة، وبالتالي فهي حق لجميع الدول المجاورة، وملكيتها مشاعة بين هذه الدول، لكن تحت إشراف وتوجيه فرنسي، وهذا من أجل إيجاد منفذ لبث التفرقة بين الدول الإفريقية، وغذاء لحملتها الرامية لإحراج موقف الحكومة أثناء مفاوضات إيفيان. هذا إلى جانب تزويد عواصم العالم بالعديد من المذكرات المرفقة بخرائط تلح فيها على اعتبار الصحراء منفصلة عن الجزائر، وأرفق ذلك بعروض سخية لاستقطاب رؤوس أموال الشركات الأجنبية للاستثمار في الصحراء. [12]

ب.على مستوى الجزائر: من الأساليب التي انتهجها الاستعمار في الجزائر، لتحقيق مشروع فصل الصحراء عن الجزائر، محاولته خلق كنتوتات عرقية، وفصلها عن الجزائر، بحكم معرفته للمجتمع الجزائري. بكل مميزاته وعلاقاته الأسرية، ومن أشهر المشاريع الفرنسية في هذا الميدان نذكر محاولته استدراج قبائل التوارق القاطنين في كل من الجزائر، ومالي، والنيجر وتشاد، كي تكون كيان جغرافي وعرقي يطلق عليه اسم "الجمهورية الإسلامية "، وتقود البدايات الأولى لهذا المسعى إلى سنة 1959، حينما أرسل الجنرال ديغول القائد لوي (Louis)الذي كان مجندا من قبل في تامنراست، ويجيد اللغة التارقية إلى باي أخاموك زعيم التوارق، محملا برسالة مكتوبة، تتضمن في أغلب الظن عرض ديغول على باي أخاموك، استقلالا داخليا يمنح لتوارق الهقار ومالي والنيجر، ويكون هذا الاستقلال تحت الإطار الفرنسي، وتذكر الروايات أن الباي أخاموك رد على مبعوث الجنرال ديغول بقولة "... إن هذه القبائل كانت فيما بينها حروب قبل مجيء فرنسا ونحن مع الجزائر..." [13]

أما المحاولة الثانية فكانت سنة 1960، حين قام الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبرى (Michel Dupree) بزيارة إلى منطقة تامنراست، بأمر من الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول بغية طرح المشروع شخصيا والوقوف على إنجاحه، وقد قدم إلى تمنراست ومعه مجموعة من توارق النيجر ومالي وتشاد، اجتمعوا مع باي أخاموك في نزل تينهنان وسط مدينة تامنراست لمدة أسبوع كامل أين عرض عليه تنصيبه على دولة إسلامية تجمع كل توارق إفريقيا، وتمتد من قارة لغدر إلى جانت إلى إليزي مرورا بورقلة إلى الأغواط وقال له ميشال دوبرى "... وبهذا يبقى الجزائريون هنا وأنتم هناك"، فكان رد باي أخاموك "أنا جزائري ينالني ما ينال باقي الجزائريين"[14]

كانت المحاولة الثالثة بمناسبة الاحتفال بذكرى 14 جويلية 1960 بإرسال طائرة خاصة لاستقدام الباي أخاموك لزيارة فرنسا وقابل الجنرال ديغول شخصيا، فكرر له رفضه بقوله" إذا استقلت الجزائر فنحن معها وإذا بقيت تحت سلطتهم فنحن معها"[15].

وبقية إلزالة كل لبس،ونزع الشك من اليقين نشر كبير رؤساء التوارق "الشيخ أوحمدون" بيانا بعنوان "إلى أبناء الهقار في جنوب الصحراء" قامت جريدة المجاهد بنشره كاملا على أحد صفحاتها، بين فيه أبعاد المؤامرة الفرنسية ودعى فيه قبائل التوارق إلى التمسك بالوحدة الترابية للجزائر قائلا "لا جنوب بدون شمال بدون جنوب"[16]

كانت الوجهة الثانية بعد قبائل التوارق أعيان بني مزاب، بالطبع لنفس الغرض نظر لمكان هذه الفئة في الصحراء الجزائرية، تدركها الشخصيات الفرنسية السياسية والعسكرية التي ترددت على المنطقة، لجس نبض أهالي المنطقة حول قضية الصحراء، وخرجت بفكرة مفادها "أن قبولهم ضروري ووجودهم ضمن هذه الجمهورية هو ضمان وجودها وبقائها، ونظرا لأهمية المزابين في المشروع، أرسل الجنرال ديغول أوليفي قيشار (O. Guichar) إلى الصحراء، وقابل بعض الشخصيات التي لها وزن في المنطقة، على رأسها الشيخ بيوض، فوقع الاجتماع بمكتب رئيس الدائرة العسكرية بغرداية الكولونيل كلان كلاش (K. Klech)، عرض قيشار – مشروع إنشاء مملكة ميزانية، ومما قاله "... لقد أرسلني رئيس الجمهورية ديغول للتفاوض معك في مستقبل الصحراء وإستقلالها... فهي تملك الموارد الضخمة من الغاز والبترول، وهي متاخمة لموريتانيا الجمهورية الإسلامية، وإني أعرب لك عن إستعدادي لمد العون لتجهيز هذه الدولة وأخبرك أن خط ديغول الهاتفي مفتوح وهو ينتظر الجواب" فكان رد بيوض بطريقة دبلوماسية يبرز فيه رفض استعمال بني ميزاب كعنصر يمنح فرنسا الشرعية، ويوزع مسؤولية إتحاد القرار على عدة أطراف إذ يقول "... بما أن الصحراء تضم خليطا من السكان بني ميزاب والشعانبة والمخاليف وغيرهم، فالجواب على طلبكم يكون عن طريق استفتاء حر، فالقضية قضية الجميع لا تحصنا نحن المزابيين[17].

المحاولات الفرنسية لم تتوقف عند هذا اللقاء، إذ تشير المصادر التاريخية أن المنطقة شهدت في أكتوبر 1959 زيارة أخرى لوفد فرنسي رفيع المستوى. قاده هذه المرة الوزير الفرنسي الأول ميشال دوبري رفقة الكولونيل علي مراد ممثل الواحات في مجلس الأمة الفرنسي، أين عقد الإجتماع في بلدية غرداية. ضم العديد من الشرائح التي كانت فرنسا ترى فيها أنها تمثل منطقة ميزاب، على رأسها نائب ميزاب في المجلس الجزائري، ونواب المجلس العمالي بورقلة ورؤساء بلديات ميزاب السبع: غرداية، بني يزقن، العطف، القراراة، بونورة، مليكة، وكان فحوى هذا اللقاء لا يختلف عما طرحه القادة الفرنسيون في السابق وكان لها نفس المصير[18]

لقد كان من نتائج هذه التحركات الفرنسية، وعدم التجاوب الذي لقيه مشروعا القاضي بفصل الصحراء عن الجزائر لدى أعيان الجنوب، نتائج خطيرة على المنطقة، إذ قامت السلطات الفرنسية في 13 أوت 1961 بمحاولة لزرع الفتنة بين المالكية والإباضية، بأن كلفت أحد عملائها بتدنيس جامع ورقلة وإلحاق التهمة بالمزابيين وهو الحادث الذي كاد أن يجر المنطقة تطاحن بين أبناء الوطن الواحد، إلا أن تدخل

أهل العقد والحل على رأسهم: الشيخ بيوض، والقايد العيد من ورقلة، وأحمد التيجاني شيخ الطريقة البنجابية بتوقرت، بكشف خيوط المؤامرة، أعاد الهدوء إلى المدينة[19]

إلى جانب هذا لجأت الاستعمار إلى وسيلة أخرى ذات وجهين أو مرحلتين تمثل الوجه الأول منها في الضغط المالي على التجار الصحراويين المستقرين في الشمال وتولى الاشراف على هذه العملية مدير بنك الجزائر، وتتجسد في تهديد التجار بالإفلاس، ثم إعلان إفلاسهم، وصدرت التعليمات إلى المحاكم أن تحكم بإفلاس التجار الصحراويين وعلى الأخص المستقرين في الشمال من تجار ميزاب، والبنوك يرفض إعطائهم التسهيلات العادية والطلب منهم تسديد الديون.

أما الوجه الثاني من العملية فيتمثل في تحطيم محلات التجار المذكورين بقنابل البلاستيك، وفعلا تم تحطيم أكثر من 90 محل يمتلكها التجار الصحراويون في العاصمة، وفي الجنوب الجزائري عمدت الإدارة الاستعمارية إلى القمع المباشر إذ تم نقل أكثر من 1500 عامل من العمال البتروليين في ورقلة إلى المحتشدات في الشمال. [20]

إن هذه الأعمال القمعية لم تغير في مواقف أهل ميزاب من القضية المطروحة وتفطنوا للمؤامرة وعرفوا الحقيقة التي لا تخرج عن إطار الضغط عليهم ودفعهم نحو تبني مشروع فصل الصحراء عن الجزائر، وبالتالي إعطاء نوع من الشرعية للتواجد الفرنسي في الصحراء.

بعد فشل فرنسا بقادتها السياسيين والعسكريين في استقطاب أعيان ميزاب، أسندت مهمة الدعاية لمشروع "الجمهورية الصحراوية، وكسب التأييد لها إلى حمزة بوبكر، لما تتمتع به هذه الشخصية من نفوذ، يمكن أن تقارع به نشاط الشيخ بيوض وتأثيره على أهالي الجنوب، وكان ثمن هذه المهمة حسب بعض الكتابات التاريخية يتضمن وعد فرنسي بتوليته أمر "إمارة الصحراء" في حال تشكلها، مع تقديم كل الإمكانيات والتسهيلات اللازمة لذلك، باشر حمزة بوبكر مهمته بحملة إعلامية اشتركت فيها مكاتب لاصاص تروج للشخصية الصحراوية، وبتواطؤ منه أظهر أناس يرددون أنهم صحراويون وليسوا بجزائريين[21]، وفي الجانب الميداني شرع في عقد جلسات مع أعيان الصحراء، كانت الأولى منها في مدينة تقرت، والثانية في سانت أوجين بضواحي العاصمة لكنها باءت بالفشل، إذ رفضت الشخصيات الصحراوية المشروع، وعارضت كل محاولة لتجزئة الوطن[22]، ورغم ذلك عاد حمزة بوبكر إلى تنظيم اجتماع ثالث ضم 54 شخصية من أعيان الصحراء، استعان هذه المرة بقوات الشرطة لإجبارهم على الحضور، وتم ذلك ببيت والي الواحات بورقلة، وفي نفس تاريخ الإعلان عن إجراء محادثات إيفيان تقريبا، لكن هذا اللقاء كذلك انتهى إلى الفشل مثل سابقيه، كما لم يستطع حمزة بوبكر افتكاك موافقة الأعيان بعد جمعهم في جلسة مغلقة لإحدى دورات المجلس العمالي بورقلة في خريف 1960، خضرها النواب المسلمون والنصارى، حيث كانت تدخلاتهم تحمل كل معاني الرفض، وتأكيدا على ذلك يمكن أن نشير إلى تدخل بيوض الذي ذكر الرئيس والنواب بصلاحيات المجلس العمالي التي تقتصر على الجانب

الاقتصادي والمالي، دون الخوض في المسائل السياسية، خصوصا في مثل هذا الأمر الخطير والهام في نفس الوقت، ومما قاله[23]: إن فرنسا لم تكن تستشيرنا في أمر هذه البلاد، فلم تستشرنا يوم قطعت الصحراء لها نظام التراب الجنوبي، ولم تستشرنا يوم فصلت أجزاء من الشمال سمتها أحواز متميزة، فهي تصل وتفصل وتتحكم كما تريد، بل أكثر من هذا كنا نطلب أشياء من حقنا ونرفع أصواتا حتى في تطبيق قوانين سنتها هي، فإذا أرادات فرنسا أن تستشير فلتستشر صاحب الحق، وهو الشعب الجزائري، لا أنت أيها الرئيس ولا أنا ولا أحد من النواب يملك أكثر من بطاقة استفتاء يلقيها في الصندوق يوم الاستفتاء[24]

لم تقتصر جهود حمزة بوبكر على أعيان الجزائر، بل تعدته إلى الدول المجاورة، إذ قصد في 4 ديسمبر 1961 رفقة ماكس لوجون، دولة النيجر، وحاول أن يتحدث- منتحلا صفة ممثل سكان الصحراء- مع رئيس النيجر "حماني ديوري" في محاولة منه استمالته لتأييد مشروع "الجمهورية الصحراوية المستقلة"، لكن رئيس النيجر واجهه برفض قاطع قائلا: لن أعين على خلف كاتنغا صحراوية" وعاد حمزة بوبكر يحمل إلى الحكومة الفرنسية أنباء خيبة المسعى الجديد، بينما تكفل الآخرون بإبلاغ المنظمة السرية في باريس والجزائر تفاصيل فشل المهمة[25].

من المحاولات اليائسة التي استخدمتها فرنسا لتحقيق هذا المشروع، تقديم العون العسكري والمادي لقوات العميل بلونيس، وتشجيعه على التمركز في حدود التل بين الشمال والجنوب، لعرقلة ومنع وحدات جيش التحرير من التوغل والتسرب نحو الجنوب، فقد راهنت هذه السلطات كثيرا على زعماء الحركة الوطنية لضرب جبهة التحرير ومنع توغل نظامها في الجنوب، وهذا ما يفسر لنا محاولة فرنسا إشراك هذه الحركة في مفاوضات إيفيان بحجة أن هذه الأخيرة لها مواقع في المناطق الصحراوية[26]

تمركزت حركة بلونيس في المثلث المتكون من الجلفة وبوسعادة وقصر الشلالة ودارت بينها وبين قوات جيش التحرير معارك عدة كانت جبال مناعة وتامسنة مسرحا لها، ولم تتمكن قوات جيش التحرير من تصفية عصابات بلونيس إذ ظل وجودها في المنطقة نقطة سوداء حتى أوائل سنة 1958 أين قضي عليها من قبل الجيش الاستعماري، بعد أن اكتشف هذا الأخير المناورة التكتيكية لبلونيس والتي تستهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات المالية والعسكرية الفرنسية، ثم استخدامها من أجل تحرير البلاد بعد التخلص من جبهة التحرير الوطني، وقد تبين لها ذلك عندما رفض الانضمام إلى "لجنة السلام" التي أنشأها المعمرون بعد انقلاب 13 ماي 1958، ودعا الجيش الفرنسي إلى تعاون أوثق بين المسلمين والفرنسيين في الجزائر، وقد قتل "بلونيس" في الانقلاب الذي دبره جيش المستوطنون في التاريخ المذكور، وزعم الفرنسيون بعد ذلك أنهم أعدموه[27]

إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في التصدي لمشروع فصل الصحراء عن الجزائر.

في الحقيقة أن جبهة التحرير الوطني منذ ظهورها على الساحة الوطنية والدولية، وضعت ضمن إستراتيجيتها، تحرير كامل التراب الوطني، دون التفريط في شبر منه، وهو مبدأ أعلنت عنه في بيان أول نوفمبر، الذي اكد صراحة أن الهدف من الثورة هو "الاستقلال الوطني" وأيضا "إن فتح مفاوضات على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ، أي استقلال الجزائر بحدودها الطبيعية التاريخية التي كانت موجودة إبان صدور البيان والتي تتضمن الصحراء[28].

هذا الأمر أكدت عليه وكرسته وثيقة الصومام الصادرة في 20 أوت 1956 التي عمقت المسألة أكثر، وحددت شروط وقف القتال في الاعتراف بالأمة الجزائرية ووحدتها التي لا تتجزأ، وهي القرارات التي لقيت استحسان وتأييد جميع مكونات الشعب الجزائري، من أحزاب وقيادات سياسية، خاصة بعد انضمامهم إلى الثورة، وطبعا كان أبناء الصحراء من أبرز المساهمين في صياغة هذه الوثيقة[29].

أكدت جبهة التحرير مبادئ سياستها العامة تجاه الصحراء على لسان ناطقها الرسمي المجاهد في عددها الصادر عام 1956، ملخصة ذلك في مبدأين:

- المبدأ الأول: هو حرية الإقليم فيما يعني أن الصحراء قطعة من أرض الجزائر.
- المبدأ الثاني: هو الطابع الوحدوي للصحراء "فبواسطة الصحراء، عرفت الشعوب الإفريقية قبل العهد الاستعماري، وحدتها وعاشتها.... يجب إعادة الدور التاريخي للصحراء كهمزة وصل بين إفريقيا الشمالية، وإفريقيا جنوب الصحراء[30].

بناء على هذا جبهة التحرير، تعلن أنها تحارب من أجل تحرير الأرض الجزائر بما فيها الصحراء، وترد على الإدعاءات الفرنسية، التي ما فتيء ساستها يؤكدون على أن الصحراء كانت خالية، الفضل لفرنسا في إحيائها، وبعث الحركة فيها، ولا تنسى جبهة التحرير من خلال هذا الطرح توجيه رسالة إلى فرنسا والدول المنضوبة تحت سياستها مفادها عدم الاعتراف بأي اتفاق سابق، بين فرنسا وأي طرف ثالث آخر متعلق بالصحراء الجزائرية، وتوضح أن المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية ما هي إلا أداة استعمارية لبلقنة إفريقيا[31].

حاولت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني نشر هذه القناعات، لدى الأوساط الدولية والإقليمية مستغلة في ذلك التظاهرات ذات الصلة بالصحراء، واستغلال مواردها، عبر إرسال مذكرات إلى الوفود المشاركة، أو تنظيم ندوات لشرح الموقف، ففي جانفي 1959، وجهت الحكومة المؤقتة على لسان رئيسها فرحات عباس، رسالة تحذيرية إلى الشريكات البترولية التي أبرمت اتفاقيات مع الحكومة الفرنسية ومما جاء فيها "أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد من جديد على رؤوس الملأ حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء التي هي جزء من الجزائر وهي تنكر على كل أحد امتلاك التراب الجزائري بأي عنوان، ولأي مدة وهي تعتبر الاتفاقيات المتعلقة باستغلال موارد الصحراء لاغية وبناء على ذلك تحذر الحكومة

الشريكات المهتمة بالتنقيب عن النفط من أن تبرم اتفاقيات مع السلطات الفرنسية ليس لوجودها طابع شرعي إذ أنها لا توجد الآن إلا بعنوان الاحتلال الفرنسي[32].

في مؤتمر العالمي الخامس للبترول المنعقد في نيويورك في جوان 1959، لوح الوفد الجزائري "بأن النشاط الشرعي لجيش التحرير الوطني، قد تكون له نتائج خطيرة على ممتلكات الشركات الأجنبية وعلى أرواح التقنيين التي توظفهم" ونفس الشيء تم في المؤتمر العربي الذي نظمته القاهرة في عام 1959، حذرت فيه جبهة التحرير الوطني الشريكات الأجنبية من مغبة الاستثمار في الصحراء الجزائرية[33].

في المجال الإعلامي قامت صحافة الثورة بكشف المؤامرة الفرنسية على الوحدة الترابية للجزائر في صحافتها العربية والفرنسية وصدر كتاب محمد بجاوي "الثورة الجزائرية والقانون" بمدينة بروكسل البلجيكية عام باللغة الفرنسية عام 1961، يفند فيه مزاعم الفرنسيين حول الصحراء.

كما أصد مركز الإعلام العربي بجنيف السويسرية كتاب "الجزائر الصحراوية" يحتوي على قسمين الأول يتعلق بالجانب القانوني للصحراء مقتبس من كتاب "محمد بجاوي" والقسم الثاني يشمل على مجموعة من المقالات التي كتبت في جريدة المجاهد، وبعض أراء وأقوال الزعماء الجزائريين حول مسألة تجزئة الصحراء، وقد قدم للكتاب السيد سعد دحلب[34]

عقب تأجيل ندوة إيفيان 13 جوان 1961 بسبب إصرار المفاوض الفرنسي على اعتبار " الصحراء مشكلة في حد ذاتها، وأرادوا عزلها عن النقاشات التي جرت في هذه الندوة، كثفت الحكومة المؤقتة الجزائرية جهودها الدبلوماسية نحو إفريقيا السوداء لشرح وجهة نظرها فيها يخص الحق الشرعي للجزائر في إقليم الصحراء طالبة الدعم الافريقي لها في هذه المشكلة، فقد وجهت مذكرة رسمية مؤرخة في 30 جوان 1961 إلى الدول الإفريقية أكدت فيها رفضها لكل الطروحات والادعاءات الفرنسية في الصحراء، خاصة الادعاء القائل "أن الصحراء تمثل مشكلة في حد ذاتها نظرا لتعقد مشكل الحدود بين الجزائر وبعض الدول الإفريقية المجاورة" مؤكدة أن أي تعديل للحدود يتم مع الدولة المحتلة لا يمكن أن يكون صحيحا لأن هذه الدولة لا تملك حق عقد اتفاقيات باسم الجزائر، وسيكون من حق الشعب الجزائري رفض مثل هذه الاتفاقيات ، كما شرحت الحكومة المؤقتة في نفس المذكرة – في تصديها للمشروع الرأسمالي في الصحراء– وجهة نظرها من قضية استغلال الثروات الصحراوية أنه لا مانع لديها من خلق تعاون واسع يضع هذه الثروات في خدمة التنمية والتطور والاقتصادي والاجتماعي لشعوب القارة بعيدا عن التعاون مع فرنسا، الذي يشكل خطرا على اقتصاديات الدول الإفريقية في الوقت الحاضر والمستقبل[35].

إلى جانب هذا، وعقب صدور النداء الذي وجهته الحكومة إلى شعوب وحكومات البلدان الصديقة والشقيقة لتعرب في يوم 5 جويلية 1961– الذي خصصته كيوم وطني ضد التقسيم– بصورة إيجابية مساندتها للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدة ترابه، قامت الحكومة المؤقتة بإرسال وفود إلى مختلف العواصم الإفريقية لشرح الموقف، وكسب الدعم الإفريقي للقضية الجزائرية ففي 2 جويلية سافر فرحات عباس رفقة وفد متكون من محمد اليزيد، وكريم بلقاسم ومحمدي السعيد إلى الرباط، ومنها

تقل محمد اليزيد إلى كوناكرى، (9 جويلية) ثم إلى باماكو (12 جويلية)، وكذلك إتجه كريم بلقاسم رفقة محمدي السعيد إلى بنغازي (07 جويلية) ومنها إلى القاهرة (9 جويلية)، وفي كل هذه العواصم تلقى الوفد الجزائري الدعم الكامل لموقف الحكومة فيما يخص الوحدة الترابية للجزائر، ترجمته التصريحات التالية:

– جلالة الملك الحسن الثاني أعلن في يوم 5/ 07/ 1961 مساندته اللاشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال والوحدة الوطنية، وأكد دعمه للحكومة المؤقتة في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس احترام سلامة التراب الجزائري، وعبر عن عزمه استعمال جميع الوسائل لإحباط كل محاولة لتقسيم الجزائر "[36]

– نشرت الحكومة الليبية بمناسبة استقبالها للوفد الجزائري، بيانا رسميا يوم 07 /07/ 1961، أكدت فيه باسم الشعب الليبي مساندتها اللامشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال، ووحدة ترابه الوطني بما في ذلك الصحراء.

– كانت غينيا وغانا قد أصدرتا بيان مماثل للبيان الليبي في التواريخ التالية: 10/ 07/ 1961)، (12/ 07/ 1961)، ومما جاء في البيان الغاني ما يلي "إن حكومة غانا تؤكد أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، وأن السلم الحقيقي والنهائي في هذه البلاد لا يمكن أن يكون إلا مؤسسا على سلامة تراب الجزائر، فقد أريقت الدماء في الجزائر لزمن طويل".

ووجة حزب صوايا النيجري المعارض رسالة بالمناسبة، حرض فيها على إظهار مساندة الشعب النيجيري للجزائر في كفاحها من أجل الاستقلال وسلامة وحدتها الترابية بما فيها الصحراء، وهو نفس الموقف الذي عبر عنه الرئيس حماتي ديوري عقب زيارة حمزة بوبكر للنيجر في 4 ديسمبر 1961[37].

كما أدلى رئيس جمهورية مالي "موديبوكايتا" بتصريح أكد فيه دعمه لمساعي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاء فيه "إن الصحراء لم تكن في يوم من الأيام مستقلة، إنها ليست كيانا جغرافيا وسياسيا مستقلا، لقد أكدنا دعمنا لحكومة الجزائر ولشعبها، ودعمنا موقفها فيما يتصل بوحدة أراضيها.... ونحن نعارض وجود صحراء تابعة لفرنسا[38]

وفي نفس الاتجاه ذكر السيد ليوبولد سنغور رئيس جمهورية السنغال عندما سئل عن موقفه من الصحراء الجزائرية فأجاب "نظريتنا كانت دائما هي أن حدود البلد المستقل يجب أن تكون هي حدوده عندما كان مستعمرة، وبهذا الاعتبار نجد أن هناك صحراء مغربية، وصحراء موريطانيا، وصحراء نيجرية وليبية وتونسية إلخ، ومن الصعب علينا أن نقول أن صحراء موريطانيا يجب أن تكون لموريطانيا، وأن الصحراء الجزائرية يجب أن لا تكون ملكا للجزائر على أن الخلاف في رأيي خلاف لفظي، وفي نظري أن الحكومة الفرنسية عندما تبتدئ المفاوضات الحقيقية، ستعترف بالسيادة الجزائرية على الصحراء[39].

دلت هذه التصريحات على نجاح الدبلوماسية في استقطاب الدول الإفريقية لقضيتها العادلة، وحقوقها المشروعة في الصحراء ووعي الأفارقة –بفضل الثورة الجزائرية– خطورة المشاريع الفرنسية في الصحراء الإفريقية على مستقبل الدول الإفريقية وأكدت المجاهدة على هذه النجاحات وهذا التفهم الإفريقي لحقوق الجزائر في الصحراء، في مقال بعنوان "إفريقيا الواعية تعزز موقعنا في الصحراء"[40].

–

– هذا فيما يتعلق بالنشاط الدبلوماسي الخارجي، أما داخليا، فقد قامت جبهة التحري بحملة تعبئة وتجنيد واسع النطاق مست جميع الشرائح الاجتماعية بما فيها الشخصيات المحلية والدينية بمخاطر التقسيم والهدف من المشاريع الاستعمارية في الصحراء، وشملت العملية أيضا أولئك الذي يعول عليهم الاستعمار في إنجاح مشروعه، وكانت هذه العملية تتم باستخدام المناشير، التي كان تداولها مؤشرا، أو بالاعتماد على مجاهدين ممن لهم قدرات سياسية ودعائية، وعلى العموم تلخصت إستراتيجية الجبهة في هذا الميدان على:

- الاتصال بأعضاء المجالس العامة والمحلية والنواب والقياد وكل الأعيان، ودعوتهم إلى اتخاذ موقف واضح ضد فكرة الفصل.
- حث المواطنين على مقاطعة كل الانتخابات، ومنع النواب من حضور الاجتماع المزمع برئاسة العميل "حمزة بوبكر في ورقلة للإعلان عما يسمى بالحكومة الصحراوي.
- توسيع حملات التوعية واليقظة لتشمل العاملين في هياكل الإدارة الفرنسية والمنتخبين بحثهم وإقناعهم بضرورة استقالتهم بصورة جماعية تعبيرا عن مساندتهم القوية للثورة ومواقفها تجاه الصحراء.
- تشكيل تنظيمات سرية داخل المدن، والقرى والمداشير تعمل على حل النزاعات والتكفل بمختلف المشاكل التي تظهر على الساحة المحلية وهذا من شأنه تقليل تبعية المواطن للإدارة الفرنسية ومقاطعتها.
- توظيف عملاء وإنشاء خلايا سرية في جميع هياكل الإدارة الاستعمارية، كالمنشآت البترولية، ووكالات البريد، ومكاتب لصاص، وفي صفوف الحركة، والمجندين الجزائريين وجنود اللفيف الأجنبي، والجالية اليهودية، تحت نفس المهام والغرض[41]

أسفرت مجهودات الثورة في الصحراء على نتائج حد إيجابية، دل على ذلك التجاوب الواسع الذي لقيه إعلان الحكومة المؤقتة جعل يوم 5 جويلية 1961، يوما وطنيا ضد التقسيم، ينظم خلاله إضراب عام يشمل جميع المدن، تتخلله مظاهرات، ومما جاء فيه "في وقت واحد، وفي كل مدن الجزائر من العاصمة والمدن الكبرى إلى أصغر دشرة وأبعد دوار ينفذ الإضراب العام، تنفيذا دقيقا شاملا، وتجري المظاهرات التي يشارك فيها كل المواطنين من نساء ورجال وشيوخ وأطفال،... وفي نفس الوقت يقوم جيش التحرير بهجومات خاطفة مظفرة على المراكز العسكرية الفرنسية وينصب الكمائن لدوريات وقوافل الجيش الفرنسي[42]

استجابة لهذا النداء خرج سكان كل من الجزائر العاصمة، وبسكرة والجلفة، الأغواط،وهران سطيف باتنة ،قسنطينة، جيجل، سكيكدة ... في مظاهرات مطالبة بالوحدة الوطنية، وحملت شعارات "الصحراء الجزائرية" وعبرت المجاهد في عدد الصادر عام 1961 عن هذه الهبة الجماهيرية في مقال بعنوان "الشعب الذي لم يخلف موعده "بما يلي" كانت الجزائر العاصمة بعد ظهر 5 جويلية أشبه بمدينة فارغة من سكانها، واتخذت معرضا لجيش عرمرم مختلف الأولية متعدد الأسلحة متنوع الألبسة"[43]

كما شهد جنوبنا الكبير مظاهرات في مناطق عدة، غرداية، ومظاهرات تقرت 1961، ومظاهرات ورقلة 1962، التي كانت اخر ورقة أراد الاستعمار أن يلعبها للتأثير على نتائج المفاوضات التي جرت في 7 مارس، وكان سبب هذه المظاهرات قدوم مبعوث فرنسي لمنطقة ورقلة، للحصول على إمضاءات تؤكد للمفاوضين تمسك سكان الصحراء بفكرة فصلها عن الجزائر، غير أن جبهة التحرير الوطني حالت دون وقوع هذا الاجتماع، إذ قامت قيادة الثورة بإرسال تعليمات إلى مسؤولي الولاية السادسة لاتخاذ التدابير اللازمة لعرقلة اجتماع الوفد الفرنسي بحمزة بوبكر، ومقاطعة هذه الزيارة، والخروج في مظاهرات شعبية تعبر عن رفض سكان الصحراء لسياسة الفصل والتأكيد على وحدة التراب الوطني.

استجابة لأوامر القيادة الثورة، ووعيا بالمسؤولية الملقاة على عاتق سكان الصحراء، تجاه وطنهم الجزائر، خرج سكان ورقلة يوم 27 فيفري 1962 في مظاهرات عارمة انطلقت من مكان يسمى سوق الأحد، رافعة الأعلام الوطنية، مرددة شعارات "الله أكبر" "تحيا الجزائر" تحيا جبهة التحرير الوطني" وشعارات مضادة للسياسة الفرنسية "لا للتفرقة" "نعم للوحدة" "الصحراء الجزائرية" لا لفصل الصحراء عن الجزائر "[44]

خصصت مجلة المجاهد في عددها 116 الصادر يوم 9 مارس 1962 مساحة للتأكيد على نجاح المظاهرة، وتمسك أهل الجنوب بقيادة الثورة حيث جاء فيه "نظم سكان ورقلة في قلب صحرائنا المجاهدة مظاهرة صاخبة بعد حركة الإضراب الذي انتظم ونجح مائة بالمئة، وأثناء هذه المظاهرة الحيادة التي جرت في ساحة البلدية صنف الرجال والنساء والأطفال – وراء العلم الجزائري– بحياة الجبهة والجيش الوطني الجزائري".

أعطت هذه المظاهرات تأكيد قاطعا للاستعمار الفرنسي، تمسك الشعب الجزائري بوحدته الترابية، وثقته الكاملة بقيادته السياسية والعسكرية، فعاد الوفد الفرنسي من حيث أتى بفشل ذريع، خيبة فرضت على الجنرال ديغول تسريع وتيرة المفاوضات للوصول إلى حل نهائي، حيث تذكر المصادر أنه بعد هذه المظاهرات أصدر ديغول تعليماته لمفاوضيه بعدم تعقيد الأمور بملف الصحراء، وعدم إطالة عمر المفاوضات[45]

وفي الجانب العسكري –قبل الحديث عن الجبهة المالية النيجرية، ضمن إستراتيجية تدعيم التواجد العسكري بالجنوب، قرار الولاية السادسة رغم صعوبة المهمة الناتجة أساسا عن اتساع مساحة الصحراء، العائق الكبير أمام تنقلات وحدات جيش التحرير، فابتداء من عام 1957 بدأ جيش التحرير عملياته العسكرية ضد المصالح البترولية الفرنسية بالصحراء وأسفرت هذه العمليات عن تفجير الخط الرابط بين توقرت وسكيكدة، وتفجير محطة الكهرباء بالأغواط، كما تم الهجوم على ناقلات البترول قرب الحدود الليبية الجزائرية، أسفر عن تدمير ناقلة بترول على بعد 5 كلم من بريان قرب الأغواط بمنطقة حاسي الرمل، وأمام هذه الضربات فكرت فرنسا في نقل البترول عبر تونس، لذا أبرمت الحكومة التونسية في

جوان 1958 اتفاقية مع الشركة الفرنسية (TRAPSA) تقضي بمد أنبوب من "إيجلي" عبر التراب التونسي وتصديره من ميناء "السخيرة" في خليج قابس، كما وقعت الشركة الفرنسية للبترول الجزائري مع شركة ريبال (Rébal) تخطيطا لمد أنبوب غاز يمتد من حاسي مسعود إلى بجاية، لكن نشاط الثورة حال دون ذلك وأرغم الشركات البترولية على توقيف نشاطها في حاسي مسعود عام 1959[46]

الجبهة الجنوبية وأدوارها أثناء الثورة

بحلول سنة 1960 قرر جبهة التحرير الوطني توسيع إطار المواجهة مع العدو الفرنسي بإقامة جبهة على الحدود المالية– النيجرية، يكون من أهدافها التأكيد على البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ومواجهة مخطط فصل الصحراء عن الجزائر، وإقامة شبكات ومنافذ جديدة للتموين بالسلاح والاتصال بالداخل، خاصة بعد غلق الحدود الشرقية، والغربية بالأسلاك الشائكة (خط شال وموريس) والتي ترتب عنها آثار سلبية على الوحدات المقاتلة في الداخل، ومن جانب آخر جاء هذا القرار (فتح الجبهة الجنوبية) في ظرف اصطلح على تسمية "عام إفريقيا" (1960) الذي سلمت فيه فرنسا باستقلال 12 بلدا إفريقيا، وهو المتغير الذي أخذته جبهة التحرير بعين الاعتبار في اجتماع المجلس الوطني للثورة نهاية 1959 وبداية 1960، حيث تم التوصل إلى حقيقة مفادها أن العمل السياسي غير كاف لأفرقة المشكلة الجزائرية، وأن الأمر يتطلب إلى جانب ذلك القيام بمبادرة عسكرية ذات طابع إفريقي خاصة في ظل الحديث عن إنشاء فرق إفريقية للتطوع في جيش التحري الوطني، وتحرير إفريقيا تحريرا شاملا وتحقيق وحدتها[47].

لقد كانت فكرة إنشاء الجبهة الجنوبية من إيحاء وتخطيط شخصية "فرانتز فانون" الذي أورد في مذكراته التي كتبها عام 1960 عندما عين ممثلا للجزائر في "أكرا" إمكانية التدعيم المادي للثورة بإنشاء قاعدة ثالثة جنوب الصحراء يتم عن طريقها توجيه العتاد نحو الولايتين الأولى والخامسة بعد توطيد الاتصالات مع مالي مما جاء في مذكراته ما يلي " إن مهمتنا هي فتح جبهة الجنوب من باماكو، يجب توجيه الأسلحة والذخيرة، يجب تحريك سكان الصحراء وإثارتهم، والتسرب من هناك إلى الحدود الجزائرية، فبعد أن تقلنا الجزائر إلى أركان إفريقيا الأربعة، يجب أن نصعد مع إفريقيا كلها نحو الشمال، نحو مدينة الجزائر إلى عاصمة القارة... ولينطلق من مالي، فرق الماليين والسنغاليين والغينيين والغانيين، وأننا ساحل العاج والطوغو، ونيجيريا، وليصعد جميعهم إلى مرتفعات الصحراء ليهجموا على القاعدة الاستعمارية للقضاء على آخر معاقل الاستعمار.... كما قدم مخططا مهما لإنجاح عمل الجبهة[48].

ولكن الرجل الذي تحمس – بالطبع بوحي من أفكار فانون– لإنشاء هذه الجبهة هو قائد الأركان "هواري بومدين" في سعيه إلى تقوية هيئة الأركان على حساب الحكومة المؤقتة، قدمت هيأته مشروع إنشاء الجبهة الجنوبية المتكونة من 250 ألف جندي إلى المجلس الوطني للثورة في اجتماعه المنعقد بطرابلس من 6 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960[49]. وبناء على ذلك طلبت الحكومة من ممثلها في "أكرا" فرانتز فانون جمع معلومات كافية عن المشروع، ونسقت اتصالاتها مع القادة الأفارقة الذين أبدوا

تجاوبا مع كفاح الشعب الجزائر خاصة منهم الرئيس الغيني "سيكوتوري"، "موديبوكايتا" الذي كان يكافح من أجل تحرير مالي، ويبدوا أن "فانون" قد لعب دورا أساسيا في اقناع "سيكوتوري" بدعم المشروع والسعي لكسب موقف السلطات النيجيرية والمالية. [50]

وكخطوة أولى تشكلت الحكومة المؤقتة –بناء على اقتراح هيئة الأركان– بعثة استكشافية ضمت ثمالنية أفراد منهعم فانون المتواجد في غانا، والطبيب فرحات، وبن سباق أحمد التارقي وفرقة الاتصالات التي عينها بوالصوف، والمتكون من صدار سنوسي، وأبو الفتح، وسي العربي، وسي علي، لزيارة مالي والنيجر، والاطلاع على الأوضاع ودراسة الميدان، والاتصال بالمسؤولين الماليين ورجال الأعيان المخلصين وإطلاعهم على المشروع، ونذكر هنا دور غينيا، ومالي في تسهيل مهمة البعثة من حيث النقل، وضمان سرية العملية[51]، وبعد التقرير الإيجابي للبعثة، ارسلت بعثة القيادة التي تشرف على إنشاء الجبهة والتي حرصت قيادة الأركان لأسباب إستراتيجية – أن تكون من العناصر الموالية لها. في مقدمتهم عبد العزيز بوتفليقة، وضباط القاعدة الشرقية[*] الذين أطلق سراحهم في هذا الوقت و عبد الله بلهوشات، محمد الشريف مساعديه، وأحمد درارية، والعيساني شوشي، وأضيف إليهم الطبيب "بشير معناك المدعو "نور الدين" المستقدم من ألمانيا للإشراف على الشؤون الصحية[52].

استقرت القيادة في مركز "غاو" وقدمت لها السلطات المالية كل المساعدات الممكنة، وتوزعت مسؤولياتها على النحو التالي

- عبد العزيز بوتفليقة: قائدا سياسيا وعسكريا للمنطقة.
- عبد الله بلهوشات: عضو قيادة المنطقة مكلف بالشؤون العسكرية.
- محمد الشريف مساعدية: عضو قيادة المنطقة مكلف بالشؤون السياسية
- درارية أحمد: عضو قيادة المنطقة مكلف بالاتصالات والتموين
- عيساني شويشي: مسؤول مصلحة التموين
- بشير معناك (نور الدين) مسؤول مصلحة الصحة[53]

وبالقرب من مركز القيادة تم فتح العديد من المراكز في شمال مالي والنيجر بالاتفاق مع السلطات المالية والنيجيرية، وبالشكل الذي يغطي الحدود الجنوبية للجزائر ومن أهمها:

- مركز كيدال: أول مركز تم فتحه بمساعدة الماليين، يقع على بعد 480 كلم من "غاو" و1200كلم عن العاصمة المالية "باماكو" استقرت به وحدات جيش التحرير الوطني وباشرت مهام التجنيد والتدريب وأقيمت به مصالح الاتصالات والنقل والتسليح[54].
- مركز أنتدني: يتولى الإشراف على المهام العسكرية والمدنية، ويقوده أولاد الطالب حميها وتنشط به الكتيبة الأولى.

- مركز أنتكو: يشرف على التدريب والنقل، واستقرت به الكتيبة الثانية ويقودها بوجمعة بوسعيد.
- مركز تاسالبيت: يقع على الحدود المالية الجزائرية على بعد 35 كلم من برج باجي مختار وهو موقع متقدم للتموين والاتصالات، استقرت به الكتيبة الثالثة التي يشرف عليها "سي يحي بوب"[55].
- وأنشأت بالقرب من هذه المراكز مراكز للاتصالات والتموين، تعد بمثابة قواعد خلفية تزودها بالتموين والأخبار ويشرف عليها لجان جبهة التحرير الوطني، ومن أهمها:
- مركز انا فيف: يقع وسط الطريق بين "غاو" و "كيدال" على بعد 250 كلم عند كل منهما مخصص للتخزين والتموين والاستراحة
- مركز أقمهور: يقع بالقرب من أنافيف على بعد 30 كلم وخاص بتوقف الشاحنات والتخزين
- مركز أقلهوك: مركز لتخزين البنزين والمواد الغذائية والأسلحة[56]

وبالإضافة إلى هذه المراكز، أنشأت بعض المراكز داخل التراب النيجيري ومنها: مراكز "إيرو"، ومركز طاوا، حيث كان يشرف عليهما: "الحاج بدة بن قرنية وحميتو قويدر، لكن ما يلاحظ أن النشاط داخل الأراضي النيجيرية كان محدود مقارنة بمالي ويرجع ذلك إلى

- قلة الجالية الجزائرية بالنيجر وعلى الحدود عكس مالي
- ضغط السلطات الفرنسية على النيجيريين بعدم مساعدة الثورة وتهديدها بقطع المساعدات، ووصل الأمر إلى حدد التهديد بمعاودة الاحتلال.
- الحضور الفرنسي القوي بهذا البلد (مدنيا وعسكريا) والذي لم يسمح بتوطيد العلاقات مع هذا البلد[57].

وقد ساهمت كتائب هذه المراكز في ربط اتصالات مع الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي لضمهم إلى صفوف الثورة، وتهريب السلاح، إلى جانب مسألة شغلت بال المسؤولين ضد اندلاع الثورة، وهي مسألة تجنيد قبائل التوارق وإلحاقها بالثورة، خاصة في ظل طرح فرنسا لمشروع "جمهورية الصحراوية"، إذ تم إقناع قائد مهاري التوارق العاملين في مركز تيمياوين بدعم الثورة والسماح بتجنيد شباب التوارق ذوي الأصول الجزائرية أبائهم جزائريين وأمهاتهم ماليات.[58]

إن كثرة العددية لهذه المراكز تدل على بسط نفوذ الجبهة على الحدود الجنوبية للجزائر من النيجر إلى موريطانيا مرورا بمراكز مالي الرئيسية وأصبحت هذه القاعدة قوة عسكرية مؤثرة في المنطقة، يحسب لها ألف حساب، خاصة مع ارتفاع عدد المجندين في هذه المراكز، غير أن المبادرات العسكرية التي قامت بها هذه الجبهة كانت في أغلبها دفاعية، فرضها ميدان النشاط في الصحراء، إذ لم يتم القيام بالمبادرات الهجومية التي كانت مرسومة، وهذا ما أحدث نوع من التذمر لدى المسؤولين، والملل لدى الجنود، ودفع البعض إلى القول بفشل الجبهة في تأدية مهامها مقارنة بالجبهات الأخرى غير أن القيادة السياسية للثورة تجاوزت هذا المشكل بالتأكيد على أن الهدف الأساسي من إنشاء هذه الجبهة، هو تنبيت النظام السياسي

ونوعية سكان الصحراء بمخاطر فصل الصحراء عن الجزائر، وإثبات تواجد الثورة في أقصى الجنوب بالشكل الذي يؤثر معنويا على الفرنسيين، ويكرس تبعية هذه المنطقة الحساسة للتراب الوطني وهو طرح فرصته معركة المفاوضات، وإصرار فرنسا على التمسك بمبدأ فصل الصحراء عن الجزائر[59].

ورغم ذلك فقد حققت الجبهة الجنوبية نتائج إيجابية على الصعيد الإفريقي، منها على الأخص تعزيز تحالفاتها الإستراتيجية مع المعسكر الثوري في إفريقا، والذي كان من أقطابه "سيكوتوري" الذي قدم خدمات جليلة لإنجاح هذه الجبهة، وموديبوكايتا الذي تجاوب مع المشروع وقدم له مساعدات ثمينة، وبعض حركات التحرر الإفريقية التي ارتبطت بالثورة من خلال ارسال رجالها للتدريب على حرب العصابات، وفنون القتال والعلاج وسلاح الإشارة والاستعلامات والقيادة السياسية والعسكرية، في مراكز جبهة التحرير جبهة التحري الوطني على الحدود الغربية، وخاصة في مراكز "غاو" و"كبداني " وزغنغن، والناظور.... والذين عادوا فيما بعد لقيادة حركاتهم التحررية ووحداتهم العسكرية ومكاتبهم السياسية في كفاحهم ضد الاستعمار، كما تولى البعض منهم مناصب سامية في القيادة والتسيير في حكوماتهم المستقلة حديثا، لكل من مالي، والنيجر، وأنغولا، وساحل العاج، والكونغو، وكينيا، وتشاد، وجنوب إفريقيا، وغيرها من الدول، ومن قادتها "نفلسن" منديلا" الذي تولى رئاسة دولة جنوب إفريقيا[60].

– وبذلك تكون جبهة التحرير الوطني – عن طريق هذه الجبهة– قد نجحت في تصدير نموذجيها الثوري في الكفاح إلى إفريقيا، كخيار أساسي لتحقيق التحرر لإفريقيا من الاستعمارمن جميع أشكال الإمبريالية. وهذا ما حدا بالثورة إلى تتبوأ مكانة ريادية في تحرير وتوحيد القارة.

والشيء الأهم الذي حققته الجبهة من هذا المشروع هو تصديها لفكرة "الجمهورية الصحراوية المستقلة" ومن خلالها لطرح فصل الصحراء عند الجزائر.

الخاتمة

فصل الصحراء عن الجزائر مشروع خطير لجأت إليه فرنسا،كهان للخروج بشي أحسن من فقدان كل شي وفرت له إمكانيات ضخمة مادي وعسكرية ، وفي المقابل واجهته قيادة الثورة بحكمة وعقلانية بنجاحها في إدارة الملف على جبهتين.

– داخليا بتوعية اهل الجنوب وأعيانها بخطورة المشروع ودفعهم الى معارضته بمختلف الوسائل والسبل.

– خارجيا بتأييد الدول الإفريقية وتأكيدها عبر تظاهراتها المختلفة بتبعية الصحراء للجزائر ورفضا المشاركة في مشروع بلقنة إفريقيا أو خلق كا تنغا صحراوية وهذا بالطبع مرتبط بنجاح الدبلوماسية الجزائرية في توعية الأفارقة بخطورة المشاريع الفرنسية في إفريقيا.

كل هذا ساهم في فشل مشروع الدولة الصحراوية ونظرية البحر الداخلي وتلاشي الإطماع الفرنسية في الصحراء الجزائرية باعترافها بتبعية الصحراء للجزائر وتأكيدها على هذا الحق في اتفاقيات ايفيان.

الهوامش :

(1)– محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005. ص.ص 312– 314.

(2) –Slimane chikh : l'Algérie port de l'Afrique, Odition Gasba, Algerie, 2000, p122.

(3)– الحاج موسى بن عمر: السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر، (1952– 1962)، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ص، ص. 117. 118.

(4)– نفس المرجع، ص117.

(5)– مجموعة باحثين: : فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة وأول نوفمبر 1954، طبع في منشورات القصبة، الجزائر، 1998 ، ص.56.

(6)– مؤامرة الاستعمار على صحرائنا، المجاهد، عدد 91، 13 مارس 1961.

(7)– الحاج موسى بن عمر: مرجع سابق ص. ص. 119. 121.

(8)– بن عمر الحاج موسى: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1955– 1962). أطروحة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر 1992، ص. ص. 9. 11.

(9)–الصحراء الجزائرية من ماكس لوجون إلى ديغول، مجلة المجاهد، عدد 93، 10 أفريل 1961.

(10)–حسين ساسي: " صحراؤنا والنار الاستعماري"، مجلة صدي الجبال، عدد2، الجزائر، ص8.

(11)–مجموعة باحثين: مرجع سابق، ص48.

(12)– مجموعة باحثين: مرجع سابق، ص. 272.

(13)– حسن مرموري: التوارق بين السلطة التقليدية والإدارة الفرنسية في بداية القرن العشرين المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2010، ص.ص. 202. 203.

(14)–عبد السلام بوشارب: الهقار أمجاد وأنجاد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار الجزائر، ص. 143.

(15)–مجموعة باحثين:مجع سابق ،ص.170

(16)–إلى أبناء الهقار في جنوب الجزائر، المجاهد، عدد30، 10/ 10/ 1958.

(17)– يوسف بن الحاج بكير: تاريخ بني ميزاب، وزارة الثقافة الجزائر، 2007، ص. 515.

(18)–عبد الحميد نحاح: منطقة ورقلة وتوقرت من مقاومة الإحتلال إلى الاستقلال، دار الأمل، الجزائر 2003، ص. 225.

(19)–الهادي درواز: العقيد محمد شعباني، الأمل والألم، دار هومة، الجزائر، 2009، ص.67.

(20)– مناورات في الصحراء، مجلة المجاهد، عدد 113، 22 جانفي 1962.

(21)– محمد عباس: نصر بلا ثمن، دار القصبة للنشر، الجزائر، (ب س ط)، ص. 530.

(22)– إبراهيم بيوض: أعمالي في الثورة، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2009، ص، ص. 50– 51.

(23)–محمد صالح ناصر: الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض، مصلحا وزعيما، مكتبة الريام، الجزائر. (ب س ط)، ص، 187.

(24)–إبراهيم بيوض: مصدر سابق، ص، ص.35. 36.

(25)–مناورات في الصحراء، المجاهد، مرجع سابق.

(26)–بلونيس من مواليد 1912 ببرج منايل في جبال جرجرة، كان مناضلا في حزب الشعب وتمسك بموقف مصالي الحاج بعد اندلاع الثورة في عام 1954، وتزعم الفرق العسكرية التي شكلتها الحركة الوطنية التابعة لمصالي الحاج أنظر يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة التاريخية دار الأمة، الجزائر، 2004، ص. 152، وأنظر كذلك الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946– 1966)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001، ص49.

(27)–جوان جليسي: ثورة الجزائر، ترجمة صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف، مصر 1959، ص180.

(28)–وزارة الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، 1954– 1962، الجزائر، 1979، ص. ص. 8. 10.

(29)– نفس المصدر، ص. ص 28. 29.

(30)– الصحراء الفرنسية حلم وسرداب، المجاهد، عدد 2، 1956.

(31) – Slimane Chikh : op.cit. p.122.

(32) – A. O. M 81 F/ 2040. Comminque du, G.P.R.A, janvier 1959.

(33)– موسى بن عمر: السياسة النفطية، مرجع سابق، ص. 206.

(34)– مجموعة مؤلفين: فصل الصحراء، مرجع سابق، ص152.

(35)– رضا مالك: الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956– 1962، ترجمة فارس غضوب، ط1، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2003، ص. ص. 387– 391.

(36)– المغرب الشقيق يرفض أن يكون مطية للاستعمار، المجاهد، عدد 100، 18/ 07/ 1961.

(37)– يوم التضامن العالمي مع الجزائر، المجاهد، عدد 100، نفس المصدر، أنظر كذلك إفريقيا الراعية تعزز موقعنا في معركة الصحراء، نفس المصدر.

(38) – EL .Moudjahid, N82, 25/ 07 1961.

(39)– نحن والصحراء والبلاد المجاورة، المجاهد، عدد 100، مرجع سابق.

(40)– إفريقيا تعزز موقعنا في الصحراء، المجاهد عدد 100 مرجع سابق.

(41)– مجموعة باحثين: مرجع سابق، ص. 92.

(42)–5 جويلية اليوم الوطني ضد التقسيم، المجاهد، عدد 99، 3/ 7/ 1961.

(43)–الشعب لم يخلف موعده مع التاريخ، المجاهد، عدد 100، مرجع سابق

(44)– حميدة أعميراوي: بحوث تاريخية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ص– ص 183– 185.

(45)–نفس المرجع، ص. 188.

(46)– التقري الجهوي للولاية السادسة حول تاريخ الثورة التحريرية للفترة (1959– 1962) الملتقى الجهوي الثالث، بوسعادة، الجزائر، 16 – 17 أفريل 1987، ص، ص112. 113.

(47)– عبد الله مقلاتي، محفوظ رهوم: الجبهة الجنوبية المالية النيجيرية ودورها الاستراتيجي في الثورة الجزائرية،وزازة الثقافة، الجزائر،2009 ص 20.

(48)– فرانتز فانون: :من اجل إفريقيا،ترجمة محمد الميلي،الشركة الوطني للنشر والتوزيع الجزائر،بسط،ص.185

(49)–الشيخ محمد خير الدين، مذكرات، ح2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (ب س، ط) ص– ص. 211– 216.

(50)– فرانتز فانون: مرجع سابق، ص، ص. 183– 184.

(51)–بوشارب عبد السلام: مرجع سابق 1995، ص. 136.

(*)– نشير هنا إلى أن هؤلاء القادة سجنوا في قضية لعموري المشهورة عام 1958، وقد حكم على زملائهم من قادة الأوراس والقاعدة الشرقية بالاعدام بينما صدر في حقهم عقوبة السجن لمدة سنتين، ورأت هيئة الأركانالعامة تخفيف العقوبة وتوحيدهم إلى الجبهة. أنظر محمد حزبي: جبهة التحرير الوطني والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1، دار الكلمة بيروت، 1983، ص ص 187- 189.

(52)– عبد الله مقلاتي، رموم محفوظ: مرجع سابق، ص، 44– 45.

(53)- Mohammad Guentari : organisation polico – administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954- 1962, volume II , opu, Alger, p. 693.

(54) –Ibid, p, 682.

(55)– تواتي دحمان، مقلاتي عبد الله، رموم محفوظ: دور إقليم التوات خلال الثورة الجزائرية (1956– 1962)، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص117.

(56)– عبد الله مقلاتي، محفوظ رموم:الجبهة المالية مرجع سابق، ص84.

(57) – Guentari Mohammad : op, cit, p. 687.

(58)–عبد الله مقلاتي، محفوظ رموم: الجبهة المالية مرجع سابق، ص87.

(59)-Guy Pervile ;le panafricanisme du FLN algerien,coloque intitulé l Afrique noire heure des indépendances ,Aix-en-Provence ,Marseille ,paris,26-29/4/1990,pp514-517

(60)– مجموعة باحثين: مرجع سابق ، ص182.